

قال المصنف رحمه الله:

س: ما هو الشرك الأكبر؟

ج: هو اتخاذ العبد من دون الله نداً يسويّه ربّ العالمين؛ يحبه كحبّ الله، ويخشاه كخشية الله، ويلتجئ إليه، ويدعوه، ويخافه، ويرجوه، ويرغب إليه، ويتوكّل عليه، أو يطيعه في معصية الله، أو يتبعه على غير مرضاة الله، وغير ذلك.

قال الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدِ افْتَرَىٰ إِثْمًا عَظِيمًا﴾ (٤٨) [النساء].

وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾ (١١٦) [النساء].

وقال تعالى: ﴿إِنَّهُ مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَهُ النَّارُ﴾ [المائدة: ٧٢].

وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَكَأَنَّمَا حَرَّمَ مِنَ السَّمَاءِ فَتَخَطَّفَهُ الطَّيْرُ أَوْ تَهَوَّىٰ بِهِ الرِّيحُ

فِي مَكَانٍ سَحِيقٍ﴾ [الحج: ٣١].

وغير ذلك من الآيات.

وقال النبي صلى الله عليه وسلم: «حَقُّ اللَّهِ عَلَى الْعِبَادِ: أَنْ يَعْبُدُوهُ، وَلَا يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا،

وَحَقُّ الْعِبَادِ عَلَى اللَّهِ: أَلَّا يُعَذِّبَ مَنْ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا»، وهو في «الصَّحِيحِينَ».

ويستوي في الخروج بهذا الشرك عن الدين:

فلاختلاف المُتعلِّقِ اختلف الأثر؛ فلمَّا كان الشرك الأكبر متعلِّقه أصلُ التَّوحيد صار منافياً له بالكلِّية، ولمَّا كان الشرك الأصغر متعلِّقه كمالُ التَّوحيد صار منافياً لكماله. [شرح برنامج التعليم

المستمر].

- المجاهر به؛ ككفار قريش وغيرهم.

- والمبطن له؛ كالمنافقين المخادعين الذين يُظهرون الإسلام ويُبتنون الكفر.

قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ وَلَنْ تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا ۝١٤٥﴾ إِلَّا

الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَاعْتَصَمُوا بِاللَّهِ وَأَخْلَصُوا دِينَهُمْ لِلَّهِ فَأُولَئِكَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ ۝

[النساء: ١٤٥، ١٤٦].

وغير ذلك من الآيات.



قال الشارح وفق الشئ:

ذكر المصنّف رحمه الله تعالى سؤالاً يتعلّق بما سبق؛ فإنه لما بين أنّ الشُّرك ضدُّ

التَّوْحِيدِ، وأنَّ منه: أكبر، وأصغر؛ أتبعه بسؤالين عن حقيقة الشُّرك الأكبر والأصغر؛ هذا

أولهما؛ فقال: (ما هو الشُّرك الأكبر؟).

ثمَّ أجاب عنه بقوله: (هو اتِّخاذ العبد من دون الله ندًّا يسوِّيه ربِّ العالمين؛ يحبُّه

كحبِّ الله، ويخشاه كخشية الله، ويلتجئ إليه، ويدعوه، ويخافه، ويرجوه، ويرغب إليه،

ويتوكَّل عليه، أو يطيعه في معصية الله، أو يتبعه على غير مرضاة الله، وغير ذلك).

وهذا الذي ذكره المصنّف فيه أنّ الشُّرك يكون أكبر بأمرين:

✓ أحدهما: أن يتخذ العبد لله ندًّا؛ و(الندُّ) هو المماثل المخالف.

✓ والآخر: أن يسوِّيه ربِّ العالمين؛ أي فيما يجعل له من العبادة.

وأشار إلى هذا المعنى المصنّف في «سَلَم الوصول»؛ فقال:

وَهُوَ اتِّخَاذُ الْعَبْدِ غَيْرِ اللَّهِ نِدًّا بِهِ مُسَوِّيًا مُضَاهِي
والجملة التي ذكرها أولاً ممَّا يرجع إلى اتِّخَاذِ النَّدِّ: ظاهرةٌ في القرآن والسُّنَّةِ؛ أنَّ
الشُّرْكَ الأكبرَ يشتمل على اتِّخَاذِ الْعَبْدِ نِدًّا لِلَّهِ.

وَأَمَّا الْجُمْلَةُ الثَّانِيَةُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِالتَّسْوِيَةِ فَهِيَ وَاقِعَةٌ فِيهِ بِاعْتِبَارِ فِعْلِ الْمُشْرِكِ فِي قَوْلِ اللَّهِ
تَعَالَى: ﴿إِذْ نُسَوِّيكُمْ بِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الشُّعْرَاءِ]؛ فَذُكِرَتْ بِاعْتِبَارِ تَعَلُّقِهَا بِفِعْلِ الْمُشْرِكِ، لَا
بِاعْتِبَارِ حَقِيقَةِ (الشُّرْكَ)؛ فَإِنَّ الشُّرْكَ يُوجَدُ وَلَوْ لَمْ تُوجَدْ التَّسْوِيَةُ؛ أَيُّ لَوْ جَعَلَ أَكْثَرَ هَذَا
الْعَمَلِ لِلَّهِ، أَوْ جَعَلَ قَلِيلاً مِنْهُ لِغَيْرِ اللَّهِ = فَإِنَّ الشُّرْكَ يَكُونُ حَيْثُ وَاقِعًا.

وَأُجِيبَ عَنْهُ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِـ (التَّسْوِيَةِ) إِنَّمَا هِيَ التَّسْوِيَةُ فِي النَّدِيَّةِ؛ بِجَعْلِ هَذَا إِلَهًا،
وَجَعْلِ الْآخَرِ إِلَهًا.

وَاعْتَرِضَ عَلَيْهِ بِأَنَّ هَذِهِ التَّسْوِيَةَ مُسْتَعْنَى عَنْهَا بِالْجُمْلَةِ الْأُولَى؛ وَهِيَ (اتِّخَاذُ الْعَبْدِ
نِدًّا لِلَّهِ **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى**).

ولهذا استحسن جماعةٌ من المحققين أطراح ذكر (التَّسْوِيَةِ) فِي حَقِيقَةِ (الشُّرْكَ)؛
وَمِنْهُمْ: شَيْخُنَا ابْنُ بَازٍ **رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى**.

لكن هذا وجه من ذكره؛ أَنَّهُ ذَكَرَهُ بِاعْتِبَارِ فِعْلِ الْمُشْرِكِ، وَالْأُولَى أَنْ يُبَيَّنَّ (الشُّرْكَ)
بِاعْتِبَارِ حَقِيقَتِهِ هُوَ.

ولهذا؛ هُجِرَ فِي كَلَامِ الْأَوَائِلِ، وَكَانُوا يُعْبِرُونَ عَنْ حَقِيقَةِ (الشُّرْكَ):

○ تَارَةً بِجَعْلِ إِلَهٍ آخَرَ مَعَ اللَّهِ.

○ وَتَارَةً بِاتِّخَاذِ نِدِّ اللَّهِ **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى**.

فهذا هو المعروف في كلام السلف.

ومن أقدمه: ما رواه عبد الرزاق في «المصنّف» عن لاحق بن حميد؛ قال: كنت جالساً عند ابن عمر **رضي الله عنهما**، فدخل عليه رجل، فقال: يا أبا عبد الرحمن؛ ما الإِشراك بالله؟ قال: «أن تجعل مع الله إلهاً آخر»، فقال أيضاً: يا أبا عبد الرحمن؛ ما الإِشراك بالله؟ قال: «أن تتخذ من دون الله أنداداً»، فقال أيضاً: يا أبا عبد الرحمن؛ ما الإِشراك بالله؟ فقال: «أُحرج عليك إن كنت مسلماً لما خرجت عني»، فخرج الرجل، وغضب ابن عمر غضباً شديداً... إلى آخر الحكاية المذكورة هناك.

ففي جواب ابن عمر بيان حقيقة (الشُّرك) بما ورد في خطاب الشَّرْع؛ تارةً باتخاذ الأنداد، وتارةً بجعل إلهٍ آخر مع الله **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى**.

فالذي ذكره المصنّف في صدر ما ذكره من حقيقة (الشُّرك) واردٌ في خطاب الشَّرْع قرآناً وسنةً، ومعروفٌ في كلام السلف، أمّا ما بعده ففيه ما فيه؛ كما سبق بيانه. وأظهر من هذا: أن يُقال: إنَّ (الشُّرك) أصلاً - يعني في الشَّرْع - هو جعل شيءٍ من حقِّ الله لغيره ^(١).

وباعتبار النوعين المذكورين:

فالشُّرك الأكبر هو جعل شيءٍ من حقِّ الله لغيره يُنافي أصله، ويخرج به العبد من

(١) وقُلنا: (جعل)، ولم نقل: (صَرَف) لأمرين:

* أحدهما: أنَّ (الجعل) هو الوارد في الخطاب الشَّرعيّ؛ قال الله **تَعَالَى**: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ

أنداداً﴾ [البقرة: ٢٢]، وفي «الصَّحيحين»: «أَنْ تَجْعَلَ لِلَّهِ نِدًّا»؛ فاخْتِير هذا اللَّفْظ تَبَعاً لخطاب الشَّرْع.

* والثَّاني: أنَّ فعل (الجعل) يتضمَّن إقبال القلب وخضوعه وسُكونه إلى الشَّيء، بخلاف فعل

(الصَّرْف). [شرح برنامج التعليم المستمر].

الإسلام.

أَمَّا الشُّرْكَ الْأَصْغَرُ فَهُوَ جَعْلُ شَيْءٍ مِنْ حَقِّ اللَّهِ لِغَيْرِهِ يُنَافِي كَمَالَهُ، وَلَا يُخْرِجُ بِهِ الْعَبْدَ

مِنَ الْإِسْلَامِ.

فَمَدَارُ (الشُّرْكَ) عَلَى أَنْ يَجْعَلَ الْعَبْدَ شَيْئًا مِنْ حَقِّ اللَّهِ لِغَيْرِهِ:

○ فَإِنْ نَافَى أَصْلَهُ فَهُوَ شُرْكَ أَكْبَرَ يُخْرِجُ الْعَبْدَ بِهِ مِنَ الْإِسْلَامِ.

○ وَإِنْ نَافَى كَمَالَهُ فَهُوَ شُرْكَ أَصْغَرَ لَا يُخْرِجُ الْعَبْدَ بِهِ مِنَ الْإِسْلَامِ ^(١).

(١) أورد عليه أحد الإخوان إشكالاً، فقال: إنَّ قولك: (يُخْرِجُ بِهِ الْعَبْدَ مِنَ الْإِسْلَامِ)، و(لا

يُخْرِجُ بِهِ الْعَبْدَ مِنَ الْإِسْلَامِ) حُكْمٌ، وَالْحُكْمُ لَا يُدْخَلُ فِي الْحُدُودِ؛ كَمَا قَالَ الْأَخْضَرِيُّ فِي «السُّلَمِ

الْمُنَوَّرِقِ»:

وَعِنْدَهُمْ مِنْ جُمْلَةِ الْمَرْدُودِ أَنْ تُدْخَلَ الْأَحْكَامُ فِي الْحُدُودِ

فإيراد هذا الأخ صحيح؛ لأنَّ هذا حُكْمٌ.

لكن هنا مقدِّمةٌ لازمةٌ في فهم مقصود (الحدِّ): لماذا اعتنى أهل العلم بالحدود اللغويَّة

والاصطلاحية؟

والجواب: لأنَّها تصوِّرُ حقائق الأشياء، هذا المقصود من المُعرِّف بالحدِّ أو بالرَّسْمِ أو باللفظ -

كما في صناعتهم.

فالمقصود إذا ذُكِرَ تعريفُ بالحدِّ - مثلاً - : الوقوفُ على حقيقة الشَّيء؛ فمثلاً: إذا ذكرنا حدَّ

(الشُّرْكَ) الأكبر نكون قد وَقَفْنَا عَلَى حَقِيقَتِهِ وَتَصَوَّرْنَا هَا؛ هذا هو مقصودهم.

لكنَّ شيخ الإسلام ابن تيمية والسَّيرافي - كما أورد أبو حيان في مناظرته لأحد المنطقيين -

يريان - وهو الحقُّ - أنَّ الحدود لا يلزم أن تكون في كلِّ حالٍ مصوِّرةً لِحَقَائِقِ الْأَشْيَاءِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ،

بل ربَّما تكون مقرِّبةً، يعني لا تحيط بحقيقة الشَّيء ولكن تقربها؛ لأنَّه قد تنقُص الألفاظ عن بيان

وقد أشرتُ إلى حقيقة الشُّرك الأكبر والأصغر بقولي:

وَالشُّرْكُ نَوْعَانِ: فَمِنْهُ الْأَكْبَرُ وَمِنْهُ فِي الْقَدْرِ بِنَصِّ أَصْغَرُ
كِلَاهُمَا فِي حَدِّهِ مَا ^(١) جُعِلَا مِنْ حَقِّ رَبِّنَا لِنِدِّ عَمَلَا
وَأَوَّلُ لِأَصْلٍ تَوْحِيدٍ نُسِبُ وَأَصْغَرُ إِلَى الْكَمَالِ مُتَسَبِّبُ

وذكر المصنّف رَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى في بيان ما يتعلّق بالشُّرك الأكبر أربع آياتٍ وحديثاً:

فأمّا الآية الأولى: فقوله تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ

وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ افْتَرَى إِثْمًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٤٨]؛ وهي في بيان جزاء الشُّرك، وتعظيم العقوبة عليه دالٌّ على عظمته؛ فهو أكبر.

الحقائق؛ وهذا يقع.

مثل: حقيقة (المحبّة)؛ فإنّ ابن القيم أورد أكثر من خمسين قولاً في حدّها، ثمّ قال: (وهذه الألفاظ إنّما تُخبر عن أشياء فيها، ويعسر حدّها)؛ يعني يشقُّ؛ لأنّها أمورٌ قلبيةٌ، والأمر القلبيّ من أهل العلم من امتنع عن حدّها لعسرها - وهذه هي طريقة أبي بكر ابن العربي -، ومنهم من اعتنى بحدودها.

والحقُّ: أنّ العناية بحدودها هي الصِّراط السَّويُّ، لكنّ تلك الحدود إنّما تُقرب حقيقتها ولا تُصوِّرها من كلّ وجهٍ.

فحينئذٍ يكون قولنا: (يخرج به العبد من الإسلام)، و(لا يخرج به العبد من الإسلام) مقرَّباً غير مصوِّر؛ فاستُسيغ لأجل هذا، وإن كان الأولى اطِّراحه.

وإثارة العلم مرّةً بعد مرّةٍ تُثمره، كالمال الذي يتجر فيه المرء، فيعظّم لتجارته وعمله فيه، وكذلك العلم. [شرح برنامج التّعليم المستمر].

(١) (ما) هنا بمعنى: الذي.

والآية الثانية: قوله تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾ (النساء: ١١٦)، والقول فيها كالقول في سابقتها.

والآية الثالثة: قوله تَعَالَى: ﴿إِنَّهُ مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ﴾ (المائدة: ٧٢)، والآية، والقول فيها كالقول في سابقتها.

والآية الرابعة: قوله تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ السَّمَاءِ فَتَخَطَفُهُ الطَّيْرُ﴾ (الحج: ٣١) الآية، والمذكور فيها: بيان شدة هلاك أهل الشرك، وأنهم واقعون في أمرٍ عظيم.

وأما الحديث: فذكر حديث معاذٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الصَّحِيحِينَ»: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «حَقُّ اللَّهِ عَلَى الْعِبَادِ أَنْ يَعْبُدُوهُ، وَلَا يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا» (الحديث).

ففي الحديث المذكور: بيان أن من تمام عبادة الله وتوحيده في الألوهية: ألا يُشْرِكِ العبد به شيئاً.

والمراد به في الحديث: شرك الألوهية؛ لأنه ذكره مقابلاً لـ (توحيد الألوهية)؛ فقوله: «أَنْ يَعْبُدُوهُ»: يعني أي يُوحِّدوه في ألوهيته، وغيرها يكون تابعاً لها؛ فيكون قوله: «وَلَا يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا» أي في ألوهيته، ويكون غيرها تابعٌ لها.

ثم ذكر المصنّف رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ (يستوي في الخروج بهذا الشرك عن الدين: المجاهر به؛ ككفار قريشٍ وغيرهم، والمبطن له؛ كالمنافيين المخادعين الذين يُظهِرون الإسلام ويُبيطنون الكفر).

فالواقعون في الشرك الأكبر نوعان:

- أحدهما: المشركون المجاهرون؛ وهم الذين يُبيطنونه ويُظهِرونه.

- والآخرون: المشركون المبطنون؛ وهم الذين يُبطنونه ولا يُظهرونه، وهم المنافقون الذين يتظاهرون بالإسلام ويُبطنون الكُفر في قلوبهم.

